قمتا دكا وجامايكا وملتقى دافوس: دوائر السياسة الخارجية المصرية

مقدمة:

في وقت يذهب فيه العالم إلى تكوين كيانات اقتصادية على أسس متنوعة تظل أسس التكامل بين الدول الإسلامية غير مكتملة على أرض الواقع ولا يتم تفعيلها فهل السبب هو عدم وجود إرادة أم صعوبات التطبيق على أرض الواقع أي عدم وجود مقومات وعوامل التكامل. ونظرا للوضع الذي تتمتع به مصر في العالم الإسلامي فلنا أن نتساءل هل يظهر مفهوم التكامل بين الدول الإسلامية في توجه السياسة الخارجية المصرية وكهدف من أهداف هذه السياسة ؟ هل تعد الدائرة الإسلامية دائرة من دوائر الحركة الخارجية المصرية؟ وما وزن هذه الدائرة بالمقارنة بدوائر أخرى؟ وما هو دور هذه الدوائر في تحقيق أهداف السياسة المصرية ؟

ولقد أدى الانعقاد شبه المتزامن لثلاث قمم شاركت فيها مصر: وهي قمة جمايكا لمجموعة الـ١٥ في نطاق حوار الجنوب الجنوب، وقمة دكا لمجموعة الدول الإسلامية الثمانية، وملتقى دافوس، إلى تجدد طرح هذه الأسئلة

وإذا كانت مصر قد شاركت خلال نفس العام في قمم أخرى (المتوسطية ،الأفريقية...)[١] إلا أنه قد جمع بين هذه القمم الثلاث التي يتمحور حولها التقرير : أنها تدور وتتصل أساساً بالبعد الاقتصادي في السياسة الخارجية المصرية. ومن ثم فهي تمثل مجالا لاختبار الأسئلة المطروحة عاليا والتي تعكس في مجموعها تساؤلا كبيرا هل قيمة الدائرة الإسلامية في السياسة المصرية تتخطى القيمة المعنوية الرمزية إلى قيم المصالح المادية؟

وينقسم هذا التقرير إلى جزئين وخاتمة: أحدهما يلقي الضوء على دوائر السياسة الخارجية المصرية والأولوية التي يحظى بها البعد الاقتصادي في هذه السياسة، والثاني يتمحور حول تحليل الخطاب المصري خلال القمم الثلاث في محاولة للإجابة على الأسئلة المطروحة عاليا.

أولاً: السياسة الخارجية المصرية في التسعينات:

وفقاً لأدبيات نظرية السياسة الخارجية فإن الوحدة الدولية لا توجه سياستها الخارجية بالتساوي إلى مختلف الوحدات الدولية، ولكنها تركز اهتماماتها على بعض الوحدات وهي تلك التي ترغب في التأثير عليها بغرض الحصول على منافع معينة ويتم ذلك من خلال توزيع اهتمامات تلك السياسة بين مختلف الوحدات الدولية . وفي هذا الصدد تتفاوت مجالات السياسة الخارجية لمختلف الوحدات

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

الدولية وهو ما يعرف "بتوزيع السياسة الخارجية على مجالات ونطاقات الحركة الخارجية للوحدة الدولية[٢].

وتتجه السياسة الخارجية للوحدة الدولية نحو دوائر مختلفة للحركة داخل الإقليم الذي توجد فيه الوحدة الدولية أو عبر الساحة العالمية، تبعاً لوزن وقدرات ومصالح كل دولة. وهناك دائما خيارات وبدائل متعددة لتسيير السياسة الخارجية تتوقف على طبيعة القضية التي يتم التعامل معها، وعلى ما تمتلكه الدولة من قدرات اقتصادية وعسكرية ودبلوماسية وبشرية في مرحلة ما.[٣]

وانطلاقاً من هذا التحديد النظري لمفهوم دائرة الحركة في السياسة الخارجية فانه يمكن تحديد دوائر السياسة الخارجية استنادا إلى أسس الجغرافيا والتاريخ والفكر الحضاري وعلى أساس أن المنافع والمصالح بدورها متنوعة ما بين مادية ومعنوية. وموقع مصر في قلب الوطن العربي وتراثها ووزنها السياسي، قد فرض عليها دورها الريادي، وجعلها بمثابة عامل الوصل بين شرق الوطن العربي ومغربه، في قارتي آسيا وأفريقيا. ودور مصر القيادي في الإطار الإسلامي أملاه –ومازال يمليه عليها– بالإضافة إلى موقعها المتوسط فيه، انتماؤها الأصيل إلى العالم الإسلامي، وتاريخها الخصب وفكرها الثري في هذا المجال.

وموقع مصر الجغرافي المتفرد في القارة الأفريقية قد أضاف إلى ريادتها وثقلها السياسي في هذا الإطار، ما يجعل دورها يتعدى مجرد الانتماء إلى أفريقيا.[٤]هذا الموقع يحيي هذه الدوائر فضلا عن دوائر أخرى تمليها اعتبارات أخرى غير الموقع .

ولقد تنوعت وتعددت المقتربات من دراسة السياسة الخارجية المصرية خلال العقود الماضية (الإسلام والسياسة الخارجية، عدم الانحياز، السلام مع إسرائيل، الاقتصاد السياسي، النظام الإقليمي العربي)[٥] . ومن ثم أضحى استكشاف أنماط السياسة الخارجية هدفا هاما لبعض الدراسات الجادة.[٦] ويظل البحث عن وزن الدائرة الإسلامية في صياغة أهداف وتوجهات السياسة المصرية وحركاتها في حاجة لجهد متجدد ومنظم . ومع ذلك يظل للملاحظة المنظمة المتراكمة لأفعال السياسة المصرية وخطاباتها خلال العام الحالي فائدة لاستخلاص بعض الدلالات الهامة وهذا ما يتصدى له هذا التقرير.

ويمكن النظر إلى الرؤية الرسمية المصرية (خلال السنوات الخمس الماضية على الأقل) لمعرفة ثقل هذه الدوائر فهل تحتل الدائرة الإسلامية موقعا مميزا في الحركة الخارجية المصرية أم هي دائرة رمزية يتم الإشارة إليها دون وجود ثقل لها على أرض الواقع؟ وما هي المؤشرات على ذلك؟ وما مغزى القمم الثلاث بهذا الصدد؟

حدد الوزير المصري عمرو موسى دوائر حركة السياسة الخارجية المصرية في ثلاث دوائر تحديدا، وهي الدائرة العربية والدائرة الإقليمية التي تضم أطرافا غير عربية، تتداخل مصالحها مع الدول العربية، الأمر الذي

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

يتطلب التنسيق والتعاون فيما بينها، ثم الدائرة المتوسطية التي تضم دول حوض البحر المتوسط وتتسع لتشمل بقية دول أوروبا والدول المحيطة بدول المتوسط بحكم تشابك المصالح.وقد جاء ذلك في حديثين متتاليين للسيد (عمرو موسى وزير الخارجية، أولهما منشور بصحيفة الحياة ١٣ ديسمبر ١٩٩٥ وثانيهما حديثه أمام مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام المنشور في صحيفة الأهرام ١٥ ديسمبر ١٩٩٥). ويدور جوهر الحديثين حول دائرة تحرك واتجاه السياسة الخارجية. قال في صحيفة الحياة : "أن المنطلق الأساسي للسياسة المصرية هو عربي وإقليمي ومتوسطي.

وقال في صحيفة الأهرام: أن تحرك السياسة الخارجية المصرية وفق سياسة مركبة يحمل قدرا من التعقيد ويتحرك من منافذ متعددة في دوائر مختلفة لتحقيق المصالح الوطنية والقومية، أو لمنع الأضرار بتلك المصالح والتأثير عليها.

الدائرة الأولى : هي الدائرة العربية للحفاظ على الهوية العربية ومحاولة إصلاح العلاقات العربية وتدعيم منظمات العمل العربي المشترك

الدائرة الثانية: هي الدائرة الإقليمية لحل الصراع الإقليمي الرئيسي وبدء صفحة جديدة في التعامل بين إسرائيل والدول المجاورة بعد تسوية المشكلات الخلافية، وليس بإعادة صياغة الوضع الإقليمي أو إحلال إطار محل إطار آخر...

الدائرة الثالثة: هي الدائرة المتوسطية التي تتجه إليها السياسة الخارجية المصرية بثبات وسوف تتصاعد أهميتها بشدة في السنوات القادمة ويتوقع أن يتسع إطارها مع الموقف لتضم دولا أخرى في المنطقة وفي أوروبا لا تطل على البحر المتوسط مباشرة.(٧)

ولكن من ناحية أخرى أشار عمرو موسى في حديثة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية (١٢-١١-٩٥) إلى "أن نقطة الانطلاق المصرية في سياستها الخارجية هي أن مصر دولة عربية إسلامية إفريقية في قلب منطقة الشرق الأوسط في حوض البحر المتوسط في المركز بين أوروبا وآسيا وأفريقيا . كما أنها دولة نامية يتفق إطار مصالحها مع الخط العام لدول العالم الثالث. هذه الثوابت الثقافية والسياسية والاقتصادية والجغرافية والتاريخية تحدد إطار وشكل تحركنا إقليميا ودوليا"(٨)

وهكذا يمكن القول أن الدوائر التي تتحرك فيها مصر يمكن حصرها – رغم اختلاف ثقلها– إلى عدة دوائر أشار إليها عمرو موسى في خطب أخرى :الدائرة العربية– المؤتمر الإسلامي أفريقيا– الشئون العالمية–حوض البحر المتوسط.(٩)

وإذا نظرنا إلى خطب عمرو موسى وممثلي الخارجية المصرية في اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة من ١٩٩٥ إلى ١٩٩٨ نجد أن هناك عدد من القضايا المثارة العامة التي تثار بشكل متكرر ففي عام ١٩٩٥ دار الخطاب حول قضايا التسلح ونزع السلاح(١٠)، أما في عام ١٩٩٦ فلقد دار حول عملية السلام –

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

العراق- نزع السلاح- ليبيا- الدول الأفريقية – الإرهاب – البوسنة – منظمة التجارة العالمية[١١]، وفي عام ١٩٩٧ظهرت قضايا إصلاح الأمم المتحدة – عملية السلام- العراق – البوسنة- الشراكة الأوروبية المتوسطية- الدول النامية- منظمة التجارة العالمية[١٢] وفي عام ١٩٩٨ تناول قضايا: الإرهاب الدولي- نزع السلاح -قضايا الشرق الأوسط-إصلاح الأمم المتحدة- العراق -الدول النامية والدول المتقدمة وعلاقاتهم – علاقات الجنوب الجنوب – مجموعة الـ١٥[١٣] وفي عام ١٩٩٩ تناول قضايا: عملية السلام -العراق-النزاعات المسلحة في أفريقيا-الأوضاع في آسيا وأوروبا-الحوار بين الحضارات-الإرهاب- نزع السلاح والحفاظ على السلم والأمن الدوليين-كوسوفو-القضاء على الفقر-العولمة وتهميش الدول النامية-ديون العالم النامي- الأزمة المالية للأمم المتحدة.[١٤]

وأمام تركيز خطاب الخارجية المصرية على الدوائر أحيانا وعلى القضايا أحيانا أخرى فلنا أن نتساءل هل السياسة الخارجية المصرية تتحرك بشكل نشيط في عدد من الدوائر المحددة الأولوية أم أنها تتجه نحو مجموعة من القضايا مع التركيز على أهداف ومصالح اقتصادية محددة تحوز الأولوية في الوقت الراهن؟

وإذا كانت القمم الثلاثة التي شاركت فيها السياسة المصرية تمثل دوائر ثلاثة من دوائر هذه السياسة التي سبق توضيحها فهي أيضا تطرح قضايا اقتصادية بالدرجة الأولى وهنا يجدر الإشارة إلى أن البعد الاقتصادي في توجيه السياسة الخارجية المصرية (ودول العالم الثالث بصفة عامة) أضحى يحوز أولوية واضحة منذ أكثر من عقدين من الزمان.[١٥]

ومما لا شك فيه أن السنوات الأخيرة قد شهدت – في ظل متطلبات العولمة -تصاعد المنطلق الاقتصادي في تحديد سياسة الدول الخارجية، سواء على المستوى العالمي أو على المستوى المصري وإذا كانت الأبعاد الاقتصادية – خلال العقدين الماضيين- قد تطورت أشكالها ومتطلباتها وأثارها على السياسة الخارجية المصرية، فلقد تبلورت خلال التسعينات على نحو يعكس مدى آثار العولمة وما تفرضه من ارتباطات بالاقتصاد العالمي. فيذهب عمرو موسى إلى القول بأن "نحن نقبل ونؤمن بأن الاقتصاد هو القاطرة التي سوف تقود كل العلاقات"[١٦]كما يقول في موضع آخر: "مع ختام جولة أوروجواي وإنشاء منظمة التجارة العالمية فان هناك نظاما اقتصاديا جديدا آخذاً في الظهور تدريجيا إلى المقدمة، مع سياسات السوق الحر والمنافسة اسما للعبة. إننا عاقدون العزم على أن نكون شركاء فاعلين ومثمرين في المسعى الاقتصادي الجديد ويجب تمكيننا من أن نستغل ذلك"[١٧]

" ...بدأت الحركة الاقتصادية المصرية طبقا لمنظور معين يقضي ربط الاقتصاد المصري بالاقتصاد العالمي وهذه مسألة رئيسية في أن يرتبط الاقتصاد المصري بجزء من الاقتصاد العالمي من منطلق أنه اقتصاد قوي أو يأخذ

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

في اعتباره عناصر القوة اللازمة ويتطور نحوها، ونحن لسنا بدعة في هذا، قبلنا قوى آسيا منها دول إسلامية قامت بذلك ربطت نفسها بالاقتصاد العالمي وأثرت فيه وصارت قوى مؤثرة فيه....

...وفي ذات الوقت نحن نؤيد ونعمل في إطار التعامل مع العالم الثالث يعني التعاون بين الجنوب ... ففي نفس الوقت الذي نتطلع فيه للتعامل مع دول الشمال والدول الصناعية وإلى فتح أسواق تلك الدول لمنتجاتنا والعكس وفي إطار تعامل محدد فيه مصالحنا وتحميه، فنحن نريد أيضا أن نتعامل مع الجنوب وأن نتاجر معه...

...إذا جمعنا هذا التوجه نحو التعاون الاقتصادي في أوروبا والتوجه نحو التعاون الاقتصادي مع الولايات المتحدة، والقارة الأمريكية عموما، ومع آسيا وأفريقيا تجدون أن هناك خطا سياسيا محددا للدبلوماسية المصرية وللسياسة الخارجية المصرية في كيفية دعم الاقتصاد المصري وتهيئته للدخول في معترك الاقتصاد العالمي... [١٨]

ثانيًا: القمم الثلاث:

عقدت القمة الثانية لمجموعة الـ٨ للتنمية في دكا عاصمة بنجلاديش في ١-٢ مارس ١٩٩٩ ورأس السيد عمرو موسى وفد مصر في اجتماعات هذه القمة، وتضم المجموعة في عضويتها مصر ونيجيريا وتركيا وإيران وباكستان وإندونيسيا وماليزيا وبنجلاديش وهي الدول الإسلامية الثماني التي شكلت لها منظمة للتعاون الاقتصادي والتجاري، بمقتضى إعلان استنبول الذي صدر في ١٥ يونيو عام ١٩٩٧ عن قمة المجموعة التي انعقدت في تركيا.

وكانت قد أثيرت بعض التعليقات على قيام مجموعة الثماني ومنها أن دولها لا يجمعها الكثير سوى أنها دول اسلامية، كما تتوافر الاختلافات السياسية بين هذه الدول. وكانت تركيا وراء فكرة إقامة هذا التجمع هادفة إلي فتح آفاق جديدة بديلة لها عن عدم التمكن من الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

لم تمنع الخلافات السياسية الدول الثماني من إقامة المجموعة بل أن إيران مثلا حرصت على المشاركة في قمة استنبول في الوقت الذي كانت تتبادل فيه الاتهامات قبل أيام من انعقاد القمة مع تركيا حول العمليات التركية في شمال العراق.[١٩]

بدأت الخطوات التنفيذية لتأسيس مجموعة دول الثماني مع تولي أربكان رئاسة الحكومة التركية وكانت هذه الخطوات من أهم المؤشرات على ما حظته الدائرة الإسلامية من اهتمام أربكان زعيم حزب الرفاه الإسلامي.[٢٠] وتمثلت هذه الخطوات في ربط الدول السبع بتركيا من خلال مجموعة الاتفاقيات الثنائية التي غطت مجالات مختلفة وعدت تمهيدا لتوسيع نطاق التعاون بينها في مرحلة لاحقة. ومن مستوى التنسيق الاقتصادي الثنائي مع الدول السبع كل على حدة انتقل نجم الدين أربكان إلى مستوى التنسيق الجماعي مع هذه الدول لخلق تكتل ثماني يضاهي مجموعة الدول الصناعية السبع بل وينافسها ويستجيب لمستحدثات مرحلة ما

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

بعد الحرب الباردة التي تشهد انتشار ظاهرة التكتلات الإقليمية ويتيح للمسلمين إعادة تشكيل النظام الدولي مما يخدم مصالحهم.[٢١]

ولأن نشأة المجموعة كانت معلقة على الإرادة التركية ورئيس وزرائها السابق نجم الدين أربكان فما إن أطيح به من السلطة ثار التساؤل حول مستقبل المجموعة. وجاء انعقاد القمة الثانية في دكا مؤكدا استمرارها فكما أوضح السيد عمرو موسى فان الدول الثماني قررت الاستمرار في دعم التجمع " خصوصا أنها جزء من جهود الدول النامية للتعاون الاقتصادي الدولي وفتح آفاق التعاون فيما بينها والتكامل والمشاريع المشتركة" بل زاد على ذلك "أن هناك إجماعا بين مجموعة الثماني للدول الإسلامية على ضرورة انضمام السعودية إلى عضويتها"[٢٢]كما أعلن عمرو موسى في موضع آخر أن مجموعة الدول الثماني تنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي وينبغي أن تقدم تقارير عن أنشطتها إلى المنظمة.[٢٣]

وقد اتسمت القمة بغياب أربع رؤساء للدول الأعضاء وهو ما يشير إلى التساؤل حول مستقبل المجموعة كما غابت نيجيريا من الاجتماعات التحضيرية للمجموعة مما آثار تنبؤات حول احتمالات خروجها من المجموعة. وقد أنهت القمة أعمالها منادية بالإصلاحات الضرورية والملحة للنظام المالي العالمي، وقد أبدى الأعضاء قلقهم حول عدم التطور نحو إصلاح النظام المالي العالمي. وقد أشار البيان الختامي إلى العولمة وإيجابياتها مع التحذير والتحفظ حول مخاطرها. وقد قررت القمة إنشاء منتدى لرجال الأعمال للمجموعة لدفع التعاون بين القطاع الخاص بين أعضاءها.[٢٤]

أما بالنسبة لمجموعة ال١٥ فقد بدأت أعمال القمة التاسعة لرؤساء دول وحكومات مجموعة الـــ١٥ في مونتيجو (جاميكا) في ١٠ فبراير ١٩٩٩[٢٥] وأنهت أعمالها في ١٣ فبراير ١٩٩٩ .

وجاءت قمة جاميكا عقب انعقاد المنتدى الاقتصادي العالمي في قمته بسويسرا والتي شاركت فيها مصر بوفد برئاسة الرئيس حسني مبارك باهتمام وإيجابية، وكان التركيز الرئيسي في اجتماع هذا المنتدى على العولمة ولا شك أن هذا التركيز كان له انعكاسه على قمة جاميكا وعلى المداخلات المصرية فيها.[٢٦] وقد أتي انعقاد هذه القمة وسط احتفال المجموعة بمرور عشر سنوات على تأسيسها كما أتى في وقت يتم التساؤل فيه حول مصير دول الجنوب في ظل العولمة وتطورات الاقتصاد العالمي ومصير المجموعة ذاتها. وكانت نشأة هذه المجموعة نتيجة دعوة رئيس بيرو السابق آلان جارسيا على هامش القمة التاسعة لحركة عدم الانحياز التي عقدت في سبتمبر ١٩٨٩ إلى تأسيس مجموعة للتعاون والتنسيق فيما بين الدول النامية.[٢٧] وتتكون المجموعة من الجزائر والأرجنتين والبرازيل وتشيلي والهند ومصر وإندونيسيا وجمايكا وماليزيا والمكسيك ونيجيريا وبيرو وفنزويلا وزيمبابوي والسنغال وكينيا وسريلانكا وهي

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

تهدف إلى الحوار مع الشمال والعمل على الارتفاع بالتعاون بين دول الجنوب.[٢٨] ويمكن رصد تحول عام للمجموعة هو التوسع في تناول قضايا العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية مقارنة بتناول قضايا التعاون الجنوب الجنوب[٢٩] وسادت في قمة جمايكا مناقشات حول الأزمة المالية العالمية وإصلاح صندوق النقد ومطالبة الدول المتقدمة بالإبطاء من عملية العولمة. كما لوحظ غياب رؤساء دول أمريكا اللاتينية وقد تغيب بذلك بعضهم للمرة الرابعة أو الخامسة.[٣٠] ولقد رأس الوفد المصري عمرو موسى وزير الخارجية.

حضر الاجتماع السنوي للمنتدى العالمي الاقتصادي الذي عقد من يوم ٢٨ يناير إلى يوم ٢ فبراير ١٩٩٩ ألف من رجال الأعمال للشركات القائدة في العالم ثلاث مائة زعيم سياسي وثلاث مائة عالم ومثقف وأكاديمي وفنان وكذلك مائتان من الإعلاميين ومائتان وخمسون من مراسلي الأخبار من أنحاء العالم.

وقد أدت الأزمة المالية في روسيا إلى انتقال الاهتمام الذي ساد في اجتماع ١٩٩٨ حول الأزمة المالية الآسيوية إلى الاهتمام في ١٩٩٩ بحالة النظام المالي العالمي ككل وصحة النظام الاقتصادي العالمي. ولقد أثارت التقلبات الاقتصادية في كل من آسيا وروسيا والبرازيل قضية العلاقات المترابطة بين دول العالم مما أثر على القضية الأساسية التي طغت على المنتدى وهي كيفية إدارة آثار العولمة والتعامل معها.[٣١] وقد ظهر في المنتدى اتفاق على أن هناك ثلاث قضايا لمواجهة آثار العولمة ولقد توصل المجتمعون إلى ما يلي:

- الدول النامية لا يمكن لها أن تنمو إذا لم تنم الدول المتقدمة.
- على اليابان أن تساهم في عملية التعامل مع العولمة من خلال إعادة هيكلة نظامها الاقتصادي ومن خلال نظام الضرائب بها.
- لا توجد حاجة لمؤسسات على وتيرة مؤسسات بريتون وودز لكن هناك حاجة إلى جعل المؤسسات الحالية تعمل بشكل أفضل.

إن الاجتماع غير الرسمي لرؤساء العالم بالمنتدى العالمي الاقتصادي يمنح المشاركين في الاجتماع السنوي فرصة مناقشة القضايا ذات الأجل الطويل مع رؤساء المنظمات الدولية والأكاديميين ورجال الأعمال.[٣٢]

ويعد المنتدى الاقتصادي العالمي منظمة دولية مستقلة غير متحيزة تأخذ على عاتقها تحسين وضع العالم. وتخدم أعضاءها ومجتمعها من خلال :

-خلق مشاركة بين رجال الأعمال والسياسيين والمثقفين وقادة المجتمع المدني العالميين لتحديد ومناقشة القضايا العالمية الهامة.

-بدء عمليات تنمية الأفكار والآراء والمعرفة لإيجاد حلول لقضايا العالم التي يمكن أن تساهم فيها هذه المنظمة.

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

-تسهيل أنشطة الأعضاء الذين يهتمون بقضايا خاصة والتي تتماشى مع الصالح العام العالمي.(٣٣)

إن تزامن القمم الثلاث ألقى الضوء على عدد من النقاط الهامة بالنسبة للسياسة الخارجية المصرية الحالية، خاصة الجانب الاقتصادي منها باعتبار أن هذه القمم ترتبط بالمجال والقضايا الاقتصادية بالأساس.

من الجدير بالذكر أنه كان من المتوقع عند البدء في رصد هذه القمم وتحليل خطابها أن يكون هناك اختلافا في طبيعة القضايا المثارة وحجم التمثيل المصري بهذه القمم وفقا لطبيعة دائرة الحركة التي تقع فيها القمة المعنية ووفقا للشكل المؤسسي والتنظيمي الذي تأخذه والاتفاقيات التي تربط مصر بمجموعة الدول المشاركة فيها أو عدم وجودها من الأساس. إلا أنه قد ظهر من طبيعة الحركة المصرية في هذه القمم ارتباطها بمعايير أخرى تعود إلى ترتيب مصر لمصالحها وقضاياها التي ترى أنها أساس تقدمها ونموها الاقتصادي. ففي حين مثل وزير الخارجية مصر في قمتي جمايكا ودكا برغم اتخاذ مجموعة الـ١٥ شكلا مؤسسيا أكثر تقدما من المنتدى العالمي الاقتصادي الذي يعد منتدى سنوي لمناقشة أهم القضايا المثارة على الصعيد العالمي(٣٤) فقد جاء التمثيل المصري شديد الكثافة في دافوس: فقد مثل مصر الرئيس مبارك وعمرو موسى وزير الخارجية وعاطف عبيد وزير قطاع الأعمال وبطرس غالي وزير الاقتصاد سواء على مستوى الندوات أو المناقشات مع رجال الأعمال أو أمام الدول والحكومات المشاركة في الندوات العامة.

كما أن طبيعة القضايا المثارة في منتدى دافوس اختلفت في دقتها ومساسها بالمصالح المصرية وسياساتها وواقعها مقارنة بالقمم الأخرى. وجاء اهتمام الخارجية بإبراز الجانب الإصلاحي في الاقتصاد المصري ومحاولة جذب المستثمر والشركات بطريقة ملحوظة في دافوس. وكذلك أختلف حجم الندوات التي شاركت فيها مصر في دافوس من أجل الترويج للاقتصاد المصري.

كما أنه في قمة مجموعة الـ١٥ التي من المفترض مناقشتها لقضايا الجنوب-الجنوب وقضايا الشمال-الجنوب، فقد اهتمت الخارجية المصرية بمناقشة قضايا العالم النامي مع العالم المتقدم ونقل مستوى الحديث بالأساس لمخاطبة الشمال وإظهار صوت الجنوب. مما يدعو إلى التساؤل حول مدى وجود قضايا فعلية للتنمية المرجو تحقيقها من جانب المجموعة ومدى وجود حوار حول أهم المشكلات العملية التي تواجه المجموعة في تنفيذها للاتفاقيات.

ولقد فرضت طبيعة الخطاب المصري والقضايا التي أثارها عدة محاور للعرض والمقارنة بين الأحداث الثلاث ونحن نلجأ إلى تحليل الخطاب لأنه يعكس رؤية السياسة الخارجية والثقل النسبي للدوائر الثلاث التي ينتمي إليها كل منتدى أو قمة محل الرصد.

مجموعة الـ١٥: [٣٥]

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

تتلخص أبعاد مضمون الخطاب المصري في القمة كالآتي:[٣٦]

- اعتبار أن أساس حوار الجنوب_ الجنوب هو المواجهة مع الشمال وليس البحث عن تحقيق التنمية المشتركة أو وسيلة لتحقيق التنمية المرجوة.

"...أهمية حوار الجنوب في مواجهة أخطار وتحديات مثل العولمة والعدوى المالية وانتقال رؤوس الأموال أو هروبها ....أهمية مجموعة الـ١٥ تكتسب من الوضع الخارجي والتهديد الخارجي، فهي بمثابة صوت الجنوب الذي يجب أن يكون قويا ولابد أن يسمع." "لابد أن تقف الاقتصاديات النامية بطموحها وديناميكيتها وتتحدث عن همومها ولابد أن تُسمع وفي هذه القمة نحن الصوت د عونا نستغله أفضل استغلال."

- الربط بين أهمية المجموعة والوضع الخارجي للدول الأعضاء والذي ينقل الحديث إلى دول الشمال وعلاقة الشمال والجنوب.

"إن حوار الجنوب هو رد الفعل الذي نحتاج إليه لتجنب عدم التوازن في اقتصادياتنا وهو لابد أن يأخذ في الاعتبار آثار السياسات المتبعة من جانب الدول الصناعية... كما أنه على الدول الغربية مسئولية أن تشكل سياساتها الاقتصادية بصورة تضمن تفادي حدوث تقلبات تشوه تدفق التجارة أو رؤوس الأموال في الاقتصاد العالمي."

- أهمية أن يكون هناك دور فعال للدول النامية في التأثير بفاعلية في المنتديات والمنظمات العالمية لتحقيق مصالحها في مواجهة دول الشمال.

"...أهمية الحوار بين الجنوب والشمال الذي هو حتمي للإدارة الجيدة للاقتصاد العالمي والذي يرتبط بدور المجموعة بشكل مباشر حيث أنها تقف في مقدمة الحوار بين الجنوب والشمال...وفي هذا الشأن قد تم الاتصال بمجموعة الثمانية لإسماع صوت ونصيحة الجنوب.."

"...المنظمات الدولية المعنية بأسواق أوراق المال والتأمين مطالبة بالمشاركة بشكل أكبر في تفهم أكثر تقدما للإشراف على القطاع المالي بصورة جيدة. كما أن مشاركة الدول النامية في هذه المنظمات أساس لتحقيق التكامل المرجو لها في الاقتصاد العالمي."

- أن التأثير والارتباط والفاعلية في العالم الخارجي يحقق أهداف النمو الداخلي.

"...إن التطورات الأخيرة في الاقتصاد العالمي والنتائج المرجوة التي توصلنا إليها تضع المبادئ التي يقوم عليها الحوار بين دول الجنوب ودول الشمال. فالدروس المستفادة من هذه التطورات تضع أساس الحكم الجيد للاقتصاد العالمي والتي يجب أن نلتزم بها ونطالب أن تحكم العلاقات المالية في كوكبنا....

لقد قمنا ببناء المؤسسات الداخلية التي سوف تساعدنا على مواجهة حالة عدم التأكد في الاقتصاد العالمي ومن خلال الحوار الذي نقوم به نبني الخبرة التي تساعدنا على التعامل مع هذا العالم الخارجي .

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

- هموم الدول النامية في مواجهة دول الشمال الخاصة بنظام التجارة متعدد الأطراف والدعوات الحمائية داخل الدول الصناعية الكبرى ضد منتجات الدول النامية.

"...إن الهيكل المالي للاقتصاد العالمي يقوم على أساس حرية التجارة ونظام تجارة يستند على القوانين وعلى الالتزامات من قبل الدول المتقدمة تجاه الدول النامية. ففي حين قبلت الدول النامية نظام ومبادئ نظام التجارة الحرة متعددة الأطراف، لا يمكن أن تختار الدول الصناعية أن تؤجل تكيفها لهذا النظام أو تعوق عملية إعادة التوزيع العالمية للنشاط الاقتصادي الذي يترتب على هذا النظام التجاري ويستلزمه. هذه العملية لابد أن يتم الاشتراك فيها بقدر متكافئ فالضغوط والتوجهات الحمائية لا تكتسب شرعية أكبر بسبب ظهورها في الدول الغنية.

الإشارة إلى برنامج مصر الإصلاحي:

"في عام ١٩٩١ بدأت مصر برنامج لاعادة هيكلة اقتصادها. إن اقتصاد مصر وضع أساس النمو المستمر والتحسن في مستوى معيشة شعبها.

بدأت مصر رحلة الازدهار حيث لا يوجد عجز في الموازنة ويوجد فائض في ميزان المدفوعات ومعدل تضخم مماثل للدول الأخرى."

- دور القطاع الخاص المتزايد سواء في الاقتصاد الداخلي أو انعكاسه على المستوى العالمي وكذلك النشاط الخارجي للاقتصاد المصري.

" إن بلادنا قد اختارت القطاع الخاص لحمل مسئولية ترجمة سياساتنا وإصلاحاتنا إلى نمو ورخاء اقتصادي. إن هذا الائتلاف مع المؤسسات الخاصة عضو جديد في مجموعتنا وهو قوة تزيد من ترابطنا.

وقد جاء البيان الختامي للقمة قريبا بشكل كبير مع الموضوعات التي أثارها الخطاب المصري وهو ما يثير التساؤل حول ما إذا كانت المجموعة ككل تسعى نحو تحقيق وضع عالمي أفضل لأعضائها ورفض أوضاع عالمية معرقلة لنموها دون الاهتمام أن تتطور نحو شكل من التكامل والتعاون الجماعي الفعال؟ هل تسعى كل دولة إلى تحقيق وضع أفضل في علاقتها مع دول الشمال التي ترتبط مصالحها بها ومن ثم فهي تتخذ من المجموعة وسيلة لتحقيق الضغط أو ثقل في التفاوض دون أن يكون اهتمام هذه الدول منصبا- بالفعل- على دفع تعاون الجنوب-الجنوب ؟ إن هذه الأسئلة تطرح الإشكاليات التي تواجه هذه المجموعة منذ تكونها.[٣٧]

و تتلخص أبعاد مضمون هذا البيان كالآتي:[٣٨]

- المصالح المتبادلة مع الدول المتقدمة وأهمية الحوار

"...إن تحقيق النمو والرفاهة العامة وفرص العمل التي نؤكد على التزامنا بها لا تتحقق إلا من خلال "مجموعة من المصالح" بين الدول

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

النامية والدول المتقدمة والتي تشكل اقتصاد عالمي عادل ومنصف..."

- المخاوف من العولمة وأهمية العمل على تحقيق نصيب أكثر إنصافا

"....تحتاج الدول النامية إلى نصيب أكثر إنصافا من المكاسب التي تدرها عمليات العولمة والتحرير فلابد من وجود خطوات حقيقية لتنمية آلية وقواعد لمراجعة ومراقبة نشاط اللاعبين في الأسواق المالية خاصة المضاربين في العملات وصناديق الاستثمار...."

- الموقف من حرية التجارة ومنظمة التجارة العالمية وموقف الدول المتقدمة من تطبيق التزاماتها:

"إن المشاورات مع الشركاء في منظمة التجارة العالمية يجب أن يأخذ في الاعتبار المبادئ التالية:

-شرعية الأهداف التنموية للدول النامية

-حل المشاكل والعقبات التي تواجهها هذه الدول عند تطبيق اتفاقية منظمة التجارة العالمية لتمكينهم من الاشتراك بفاعلية في نظام التجارة متعددة الأطراف.

فلا يمكن للدول المتقدمة أن تستخدم عدم وفائها بالتزاماتها كوسيلة لتحقيق صفقات للحصول على تنازلات أكثر من الدول النامية.

نحن نرفض اللجوء إلى الإجراءات التجارية لتحقيق أهداف متعلقة بالبيئة والعكس وكذلك نرفض لجوء الدول المتقدمة إلى الإجراءات الحمائية المتخفية."

- الحوار الرسمي مع مجموعات الشمال متمثلة في مجموعة الدول الصناعية:

"...نحن نرحب بالدعوة إلى الحوار الرسمي بين مجموعة ال١٥ ومجموعة الـ٨ الصناعية فهي لها أثرا جيدا على مجموعة مصالح الدول النامية...."

قمة مجموعة الثمانية للتنمية:

ابتداءا يجدر الإشارة إلى بعض الملاحظات العامة التي اتضحت من سياق الخطاب في القمة وهي كالآتي:

- إن الفكرة الحاكمة للخطاب هي حوار الجنوب-الشمال، فاتجاه النشاط الاقتصادي دائما نحو الشمال لأن الغاية الأساسية هي المصالح الاقتصادية مع الشمال وليس وجود تعاون اقتصادي بين دول الجنوب.
- رغم أهمية قضايا التنمية في دول الجنوب وحرية التجارة والعولمة والتحرير فأن المشاكل التي تواجهها مجموعة الثمانية ومؤثرة على أهداف التنمية التي تسعى إليها لم يتم تناولها بصورة مباشرة فالدول المشاركة تتجه بخطابها إلى دول الشمال في حين كان يجب عليها الاهتمام بقضايا التعاون فيما بينها. فيثور التساؤل حول ما إذا كانت هذه القضايا تأتي على قمة أولويات مجموعة الثمانية.

عدم الإشارة إلى مشروعات إقليمية مشتركة بين هذه الدول أو التجارة البينية.

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

الاهتمام بقضايا العالم الثالث ككل فعلى الرغم من أن منبر مجموعة الثمانية لا يمثل الجنوب في حواره مع الشمال مثل مجموعة الـ١٥ فقد اهتم بمشكلات الاقتصاد العالمي والأزمة المالية الآسيوية والعولمة.

تتلخص أبعاد مضمون الخطاب المصري كالآتي:[٣٩]

- المصالح المتبادلة هي أساس الترابط وليس الميراث وفكرة الأمة، فالمصلحة المحققة هي الأساس في الخطاب حول التعاون الاقتصادي.

"...إن مجموعة الثمانية ليست فقط مجموعة للتعاون الاقتصادي وإنما هي مجموعة تستمد قواها من الجذور العميقة والميراث الثقافي لشعوبها وتنشد تحقيق مزيد من الترابط بين إخوانهم المسلمون لمواجهة الصعوبات التي تواجه الأمة الإسلامية . لكن مشاعر الوحدة والميراث ليست كافية ولا يمكن تحقيقها وحدها ولكن الارتقاء بالمصالح المتبادلة هو الذي يحقق الهدف .

- إذا كانت مقدمة الخطاب تشير إلى الأمة الإسلامية إلا أنه ينتقل إلى الجنوب والشمال والحوار بينهم وليس مشكلات التعاون بين الدول الإسلامية .

"...إن إرادة الدول النامية تظهر بشكل أكبر عندما تقوم مجموعات مثل هذه المجموعة التي ننتمي إليها بعرض آراءها وتقييمها للاقتصاد العالمي وهو ما ينمي من وجود حوار كامل مع شركائنا في الشمال....."

- أهمية تحقيق نصيب منصف من العولمة والتحرير:

"... حقنا الشرعي أن نطالب بحوار جاد وعادل مع شركائنا في الشمال ونصيب منصف لمكاسب عملية العولمة والتحرير...."

"....إن العولمة ذات جانبان أحد هذه الجوانب المتمثل في الفقر والجهل والتخلف – القضايا التي يواجهها دول الجنوب – لم يكن هناك اهتمام بها.....

....السؤال هو كيف تتحقق مشاركتنا في عملية العولمة لتفادي تهميش الدول النامية فان هناك زيادة في التنمية غير المتساوية وزيادة في الفجوة بين الشمال والجنوب....

....إن ارتباط الدول النامية بعملية العولمة والليبرالية يجعلها مثلها مثل الدول المتقدمة تهتم اهتماما شديدا بسهولة عمل الاقتصاد العالمي. "

- لابد أن يكون هدف هذه الدول هو المطالبة بفتح أسواق الدول المتقدمة أمامها بدلا من الاهتمام بفتح الأسواق فيما بينها وهو ما يتعارض مع فكرة التعاون بين مجموعة دول الثمانية:

"...أهمية تأمين نظام تجاري حر فمن خلال حرية الوصول إلى أسواق الدول المتقدمة فقط يمكن للدول النامية أن تسير في طريق التنمية الاقتصادية...."

"...أن الدول النامية قد قامت بالوفاء بالتزاماتها أما الدول المتقدمة فقد فشلت في الوفاء بالتزاماتها بالنسبة لعدد من القضايا المهمة للدول النامية. وبالتالي فان مفاوضات

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

التجارة متعددة الأطراف القادمة لابد أن تناقش ذلك وكذلك الصور الأخرى من العقبات التجارية المتخفية التي تضعها الدول المتقدمة أمام صادرات الدول النامية المنافسة وكذلك سوء استخدام الإجراءات المضادة للإغراق.

- الدول المتقدمة وتحقق مصالحها على حساب دول الجنوب:

"....إن الدول المتقدمة رغم استمرارها في حماية أسواقها سوف تستمر في محاولاتها لفتح أسواقنا دون مراعاة الآثار المدمرة لهذه السياسات على اقتصاديات العالم الثالث....."

- إن الوحدة بين دول الجنوب وليس الوحدة بين الدول الإسلامية هي أساس دور المجموعة كما أن هدفها هو الحوار مع الشمال وليس كسبيل لتحقيق الاستقلال والتكامل والتنمية:

"...إن الضغوط والتحديات التي تواجهها الدول النامية اليوم في الاقتصاد العالمي يجب أن تجمعنا معا فمن خلال هذا التجمع والاتحاد يمكن للدول النامية أن تظهر صوت آرائها وأن يتم سماعها..."

- ليس الهدف هو تقوية المجموعة في حد ذاته وإنما تحسين صورتها ووضعها على المستوى العالمي والإقليمي لتحقيق وسيلة للضغط وتحقيق مكاسب مع الشمال:

" ....ومن خلال هذه الإجراءات يمكن أن تقوي العمل ويؤكد صورة المجموعة ونقوي من روابطها الدولية....."

من هذه الإجراءات:

- العلاقة مع منظمة المؤتمر الإسلامي:

العلاقة مع منظمة المؤتمر الإسلامي لابد أن تكون رسمية ودائمة...

لابد لرئيس المجموعة أن يدخل في اتصالات رسمية مع رئيس المنظمة لإضافة أنشطة مجموعة الثمانية لأجنده اجتماع وزراء المنظمة القادم.

علينا بحث إمكانية وجود آلية اتصال دائمة بين المجموعتين. ومن جانبنا لابد أن نكون على استعداد لمناقشة والتفاعل مع الدول الإسلامية الأعضاء في المنظمة في مشروعاتنا وبرامجنا

- العلاقة مع مجموعة الـ١٥ و مجموعة الـ٧٧ ومجموعات الجنوب الأخرى :

"لابد من التفاهم مع هذه المجموعات والاتصال بها وتعريفها بمجموعتنا الوليدة وتوجيه نشاطنا إليها."

- العلاقة مع الدول الصناعية والأمم المتحدة:

لابد من إضافة إعلان دكا لوثائق الأمم المتحدة كي يتم نشره على الدول الأعضاء. كذلك من الطبيعي في حوارنا مع دول الشمال أن نمد مجموعة الدول الثمانية الصناعية بإعلان دكا.

- أهمية دور القطاع الخاص ورجال الأعمال:

"....اجتماعات القمة لابد أن تكون متعددة الأغراض حيث يشارك القطاع الخاص بنشاط فيها."

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

"...إن الدول الأعضاء لابد أن تحاول أن تجذب مجتمع رجال الأعمال في أعمالها ومشروعاتها لابد من جعل اجتماعات موازية لرجال الأعمال ..."

المنتدى الاقتصادي العالمي:

اتسم هذا المنتدى بالتمثيل المكثف والحضور النشط للوفد المصري ومن الممثلين للجانب المصري بجانب الرئيس مبارك وزير الخارجية عمرو موسى ووزير الاقتصاد يوسف بطرس غالي ووزير قطاع الأعمال عاطف عبيد. وفيما يلي تحليل أربعة خطب تمثل المشاركة المصرية في المنتدى.

١. **خطاب الرئيس مبارك:** (٤٠)

تتلخص أبعاد مضمون هذا الخطاب فيما يلي:

- المشاركة بين الشمال والجنوب لإيجاد وسيلة لمساعدة الدول التي تواجه خطر التهميش في الاقتصاد العالمي الجديد.

"...المرحلة التي يمر بها الاقتصاد العالمي سوف تؤدي إلى تقسيم وتهميش كل من لا يستطيع أن يواكب التغييرات لذلك من واجبنا المشترك أن نقوم بدور في ذلك . فلابد من مشاركة عالمية لمساعدة وإرشاد كل من يتعرضون لسهولة التأثر ويواجهون خطر التهميش...."

- سبل إدارة مشاكل الدول النامية:

".....هذه المشكلات (تدهور معدل التبادل التجاري – مشكلات الديون– عدم الاستقرار النقدي أو المالي) تتطلب وجود مناخ مختلف للتعاون الدولي. فان وجود إطار للتعاون الاقتصادي والاعتماد المتبادل بين الدول يعد خطوة مهمة في طريق ذلك، كذلك مساندة

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

وزيادة الإصلاحات في المؤسسات متعددة الأطراف ....

- مخاطر العولمة :

"إن طريق العولمة طويل والعقبات لازالت عديدة ..

إن قوى الاقتصاد العالمي عندما لا يتم السيطرة عليها تهدد الاقتصاد الوطني وتفرض نظام مالي لم يعد المجتمع يتحمله.."

- إن فكرة الإصلاح تدور حول المشاركة بين الشمال والجنوب كسبيل لحل المشكلات:

"...سوف تكفل المشاركة المتوازنة العالمية لإصلاح هذه المؤسسات (الأمم المتحدة – منظمة التجارة العالمية– مؤسسات بريتون ودز) والتي تأخذ في الحسبان مصالح جميع أعضاء المجتمع الدولي دخول القرن الواحد والعشرون بشكل هادئ وتحقيق الازدهار لكل المجتمع العالمي..."

- الاهتمام بإلقاء الضوء على السوق الحر في مصر ودور القطاع الخاص والترويج لاقتصاد مصر والإشارة إلى وضع هدف تحسين الوضع العالمي في أجنده الحركة المصرية:

"...إن مصر تبحث عن مكانها الحق في المنطقة والمجتمع المالي العالمي..."

".. السوق الحر هو المحرك الأساسي لتخصيص الموارد في مصر . يلعب القطاع الخاص دورا جوهريا في زيادة فرص العمل وتحديد معدل التقدم والنمو....سياساتنا تعتمد على زيادة الاستثمار والانفتاح على الاقتصاد العالمي...نحن ندخل القرن الواحد والعشرون باقتصاد يسود فيه التوازن المالي وانخفاض معدل التضخم ومعدل نمو متزايد للدخل القومي.

- إعطاء أهمية كبرى للبعد الاقتصادي وجعله مفتاحا لتحقيق السلام وهو ما يبين كونه محركا أساسيا للسياسة الخارجية المصرية:

"...إن الاقتصاد العالمي قد أرشدنا إلى طريق الازدهار وقريبا سوف يرشدنا إلى طريق السلام...."

"...مصر تدفع نحو تكامل أكبر بين مجموعة من الدول في المنطقة المستعدة أن تقبل كل من يشاركها قيمها ويأتي لهم بهدايا السلام والتعاون...."

٢.خطاب عمرو موسى حول برنامج الإصلاح المصري وفرص الاستثمار في مصر:(٤١)

تتلخص أبعاد مضمون الخطاب كالآتي:

- الحديث عن المنابر السبع للسياسة الاقتصادية التي ساهمت في ترسيخ الثقة في الأسواق المصرية وفقا للمعايير الدولية:

"١_وضع القطاع الخاص في مقدمة الاقتصاد المصري...

٢–تحرير القطاع المالي

٣–وضع مجموعة من القوانين والإجراءات لتشجيع الاستثمار الأجنبي.

٤–وضع حوافز لتشجيع المستثمر من خلال إعفاءات ضريبية وإجراءات أخرى.

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

٥-مشروعات طموحة للبنية التحتية لزيادة موارد مصر جغرافيا.

٦-تشجيع التصدير وزيادة حجم الصادرات من خلال تنمية مستوى المنتجات المصرية

٧-الأجنده النشطة لتكامل مصر في الاقتصاد العالمي وعدد من الاتفاقيات الدولية والإقليمية.

- أهمية دافوس بشكل عام تعود إلى تحقيق مساندة الغرب وفتح أسواق للمستثمرين لتحقيق الفائدة من السبع سياسات المحققة على الصعيد الداخلي:

"أدركنا أنه كي تنجح توجهاتنا السياسية السبع نحتاج إلى حملة طموحة ممتدة إلى الخارج لإلقاء الضوء على هذه السياسات ولتوصل إلى المستثمرين المحتملين في العالم كله بإنجازاتنا القريبة والإمكانيات الكبيرة للسوق المصرية، وذلك تحد مستمر ونحن ملتزمين بالتصدي له. ومن هذا المنظور يعد هذا المنبر وخاصة هذا الاجتماع ذو أهمية شديدة."

٣.<u>خطاب عمرو موسى مع رجال الأعمال:</u>[٤٢]

- أضفى توجيه الخطاب لرجال الأعمال عليه طابعا ترويجيا في محاولة لوضع مصر على الخريطة العالمية كمنطقة للاستثمار وسوق ناشئة مليئة بالفرص.

وفي هذا يقول عمرو موسى:

"...تتبنى مصر الآن ثلاث مستويات للسياسات الاقتصادية الخارجية:

١- سوف نستمر في تحرير وإصلاح اقتصادنا بالصورة التي تزيد من كفاءته ومرونته.

٢- نحاول أن نزيد حصتنا من الاستثمار الأجنبي المباشر.

٣- محاولة زيادة أسواق التصدير لمنتجاتنا.

....نحن مرتبطين بشكل نشط في عملية تهدف إلى توسيع حدودنا التجارية رأسيا وأفقيا وذلك من خلال الاتفاقيات التجارية المتعددة على المستوى العالمي والإقليمي، على سبيل المثال الشراكة الأوروبية....

...كثير من رجال الأعمال حول العالم يسألونني حول الفرص التي توفرها مصر وردي هو أن مصر توفر أربع فرص في آن واحد : العالم العربي- أوروبا- البحر المتوسط- وكذلك نوفر سوق ناشئة في أفريقيا في ظل دخولنا في الكوميسا ....

نظرا لشبكة العلاقات الاقتصادية التي أنشأناها إنني أتوقع أن تنشئ العديد من الشركات عملياتها في مصر"

٤. خطاب عمرو موسى في جلسة تحت عنوان "ما نحتاج إليه لجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة أكثر تنافسية"[٤٣]

ساد في هذا الخطاب الترويج أيضا للاقتصاد المصري بشكل متماثل مع النقاط السابق ذكرها وإن كان قد أخذ شكلا أكثر تفصيليا. فقد تم الإشارة إلى مستوى التجارة بشكل منفصل والإشارة إلى الأسواق التي ترتبط بها مصر بشكل تفصيلي:

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

"...نحن ندرك أن الكثير لا يزال أمامنا كي نصبح أكثر تنافسية ونحن ملتزمين بالعمل الجاد لتحقيق وخلق مناخ أكثر جذبا للاستثمار

...على صعيد التجارة التزمت مصر بعدد من المبادرات للارتفاع بالتجارة الإقليمية البينية والتجارة الإقليمية الخارجية وذلك على أكثر من صعيد : الصعيد العربي- الشرق الأوسط- الأوروبي – الولايات المتحدة – أفريقيا.(٤٤) نتيجة لذلك هناك خمس فرص في آن واحد لمضاعفة عوائدكم...."

الخاتمة:

إن خلق أسواق للصادرات هدف من أهداف السياسة الخارجية المصرية وبالتالي فان فرص وجود هذا السوق هي التي تحدد مجال الاهتمام ودائرة الحركة. لكن لا يصل حجم الاهتمام بهذه الدوائر إلى حجم الاهتمام بدائرة الشمال .بل أن التحرك في هذه الدوائر لا يعد في حد ذاته أساسًا لتنمية جماعية، بقدر ما هو وسيلة لتحقيق وضع تنافسي أفضل في مواجهة الشمال.

إن التعاون العربي والتعاون الإفريقي والشراكة المتوسطية والسوق الشرق أوسطية ليست إلا آليات لجذب الاستثمار للاقتصاد المصري، ومن ثم يأتي التوجه إلى دائرة الشمال في مقدمة . وفي المقابل فان دائرة الجنوب- وبالرغم من التقدم الذي يحرزه التعاون فيما بين دوله- تظل دائرة قاصرة ومجرد وسيلة لدعم التعاون مع الشمال، أي وسيلة لدعم المواقف التفاوضية في حوار دول الجنوب مع الشمال، وهو الحوار الذي لم يعد يجرى أساسا في شكل جماعي حيث تفشل دول الجنوب في اتخاذ موقف جماعي ذو ثقل أمام الشمال.(٤٥)

وفي ظل ذلك كله لا تظهر الدائرة الإسلامية كأساس للتعاون إذ أن مجموعة الثمانية تظهر في الخطاب المصري على أنها منبر آخر من منابر الجنوب في مواجهة الشمال محاولة لتحقيق مكاسب ووضع أفضل أيضا.

ويكون التساؤل هنا هل غياب الدائرة الإسلامية يرجع فقط لعدم توفر إرادة قوية

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

لتفعيلها أم أنه يتعذر حتى في حالة وجود هـذه الإرادة أن يوجد تعاون بسـبب عـدم وجـود مقومات وآليات وأساسيات هذا التعاون؟ هـل يحتاج التعاون بين الدول الإسلامية إلى إيجـاد بذوره من هياكل متكاملة وإجراءات وآليـات وقوانين فعالة أم أن هذه البذور متواجدة ولكن ترفض الدول الإسلامية الاعتراف بإمكانيـات وجود هذه الدائرة على أرض الواقع ومن ثـم الاكتفاء بالشعارات والإشارات التاريخيـة؟ أم هو غياب الاثنين؟[٤٦].

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

الهوامش:

(١) سيتم تناول هذه الأحداث في تقرير "الترتيبات البديلة"

(٢) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة المصرية القاهرة،١٩٩٨، ص٨٨.

(٣) د. مفيد شهاب، أسس و توجهات السياسة الخارجية المصرية في مواجهة تحديات القرن الحادي و العشرين، يونيو ١٩٩٤ ص٢ (دراسة غير منشورة)

(٤) محمد سلمان محمد سلمان طايع، الدائرة المتوسطية في السياسة الخارجية المصرية، رسالة ماجستير مقدمة لقسم العلوم السياسية– كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، ص٤٠.

(٥) انظر:

هالة سعودي، المساعدات الأمريكية و مواقف السياسة الخارجية المصرية، ٧٠-١٩٨٤ . القاهرة: مركز البحوث و الدراسات السياسية، ١٩٨٨ .

بهجت قرني و علي الدين هلال (محرران). السياسات الخارجية للدول العربية. القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، مركز البحوث و الدراسات السياسية، ١٩٩٤.

أحمد يوسف أحمد (محرر)، سياسة مصر الخارجية في عالم متغير : أعمال المؤتمر السنوي الثاني للبحوث السياسية.. القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، مركز البحوث و الدراسات السياسية، ١٩٩٠ .

Malcolm H. Kerr, and El-Sayed yassin (eds.). Rich and poor states in the Middle East: Egypt and the New Arab Order. Boulder, CO: Westview Press; Cairo American University in Cairo press, 1982.

John Waterbury, The Egypt of Nasser and Sadat : The Political Economy of Two regimes. Princeton, NJ : Princeton University press, 1983. (Princeton studies on the Near East)

(٦) علي الدين هلال(محرر)، دراسات في السياسة الخارجية المصرية من ابن طولون إلى أنور السادات، القاهرة، مركز البحوث و الدراسات السياسية، مكتبة النهضة المصرية ١٩٨٧

(٧) محمد سلمان محمد سلمان طايع، مرجع سابق

(٨) سياسة مصر الخارجية ١٩٩٥، من واقع بيانات السيد عمرو موسى،وزارة الخارجية المصرية، القاهرة، مارس ١٩٩٦،ص١٢٠

(٩) محاضرة عمرو موسى عن التحديات التي تواجه السياسة الخارجية المصرية في مجلس العلاقات الخارجية بواشنطن ١٥ فبراير ١٩٩٥ في: المرجع السابق.

(١٠) Statement by Ambassador Nabil El-Araby before the First committee of the 50th session of the General Assembly- 26 October 1995
http://www.mfa.gov.eg/getdoc.asp?id=2&cat=030201

(١١) Statement by H.E. Amre Moussa Minister for foreign Affairs of The Republic of Egypt to The 51st Session of The United Nations General Assembly, New York , 24th September 1996
http://www.mfa.gov.eg/getdoc.asp?id=117&cat=030201

(١٢) Statement by H.E. Amre Moussa Minister for foreign Affairs of The Republic of Egypt to The 52nd Session of The United Nations General Assembly, New York , 29th September 1997
http://www.mfa.gov.eg/getdoc.asp?id=97&cat=030201

(١٣) Address by H.E. Amre Moussa Minister for foreign Affairs of The Republic of Egypt to The 53rd Session of The United Nations General Assembly, New York , 25th September 1998
http://www.mfa.gov.eg/getdoc.asp?id=235&cat=030201

(١٤) Statement by H.E Mr. Amre Moussa Minister of Foreign Affairs of the Arab Republic of Egypt in the General Assembly of the United Nations, 23 September 1999
http://www.mfa.gov.eg/getdoc.asp?id=481&cat=030201&lang=a

(١٥) من الدراسات التي تناولت أسباب هذا البروز و مؤشراته و نتائجه بالنسبة للسياسة الخارجية المصرية أنظر:

د.علي الدين هلال "السياسة الخارجية المصرية و أولوية الاعتبارات الاقتصادية" ف، د. علي الدين هلال و د. بهجت قرني محرران، مرجع سابق.

Nadia Mahmoud Moustafa, The Economic and Political Dimensions of Egyptian External Debt Part 2 :A Political Review of the Literature , Cairo, Center for Economic and Financial Research and studies, 1990

(١٦) محاضرة السيد الوزير عمرو موسى وزير خارجية مصر العربية في:نادية محمود مصطفى(محرر)، مصر و مشروعات النظام الإقليمي الجديد في المنطقة: أعمال المؤتمر السنوي العاشر للبحوث السياسية القاهرة ٧-٩ ديسمبر١٩٩٦، مركز البحوث و الدراسات السياسية ١٩٩٧

(١٧) محاضرة عمرو موسى عن التحديات التي تواجه السياسة الخارجية المصرية في مجلس العلاقات الخارجية بواشنطن ١٥ فبراير ١٩٩٥في: سياسة مصر الخارجية ١٩٩٥، مرجع سبق ذكره

(١٨) محاضرة السيد الوزير عمرو موسى وزير خارجية مصر العربية في:نادية محمود مصطفى(محرر)، مرجع سابق

(١٩) السفير أحمد طه محمد، مصر.. و قمة مجموعة الثماني، الأهرام ٢ مارس ١٩٩٩

(٢٠) انظر أمتي في العالم ٩٨

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

(٢١) انظر: د.نيفين عبد المنعم مسعد،مجموعة الثماني دول الإسلامية، في: سمعان بطرس فرج الله(محرر)، أعمال ندوة مستقبل الترتيبات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط و تأثيراتها على الوطن العربي القاهرة ٢٧-٢٩ ديسمبر ١٩٩٧،المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم – معهد البحوث و الدراسات العربية، القاهرة ١٩٩٨، ص٣٧٨-٣٨١.

(٢٢) محمد سمان، موسى: هناك رغبة في انضمام السعودية الى مجموعة الثماني الإسلامية، الشرق الأوسط، ٢٨ -٢-١٩٩٩

(٢٣) الأهرام ٣-٣-١٩٩٩.

(٢٤) CNN-Islamic economic summit calls for financial reforms- March 2,1999
http://cnn.com/WORLD/asiapcf/9903/02/BC-Bangladesh-EconomisSu.ap/index.html

(٢٥) الأهرام ١٠ فبراير ١٩٩٩ .

(٢٦) أحمد طه محمد، العولمة و قمة مجموعة ال١٥، الأهرام ٩ فبراير ١٩٩٩

(٢٧) د.وليد عبد الناصر، التعاون بين دول الجنوب (دراسة حالة لمجموعة ال١٥)، السياسة الدولية، العدد ١٣١، يناير ١٩٩٨، ص١٣

(٢٨) انظر:

Kripa Sridharan, G-15 and south-south cooperation: promise and performance, Third world Quarterly, vol. 19, no3, PP 357-373, 1998 p. 357

(٢٩) د.وليد عبد الناصر، مرجع سابق، ص١٨.

(٣٠) SIBEXNEWS
http://www.sittdec.org.my/g15/news/990212.htm
http://www.sittdec.org.my/g15/news/990211.htm

(٣١) Live 99- The World Economic Forum at Davos, Switzerland
http://live99.weforum.org/am9901_990119.asp

(٣٢) Live 99- The World Economic Forum at Davos, Switzerland
http://live99.weforum.org/am9924_990201.asp

(٣٣) http://www.weforum.com/the-foundation/about/

(٣٤) راجع أهداف المنتدى:
http://www.weforum.com/the-foundation/about/

(٣٥) نظرًا لعدم إمكانية الحصول على النص الأصلي لخطاب عمرو موسى في قمة ١٩٩٩ فقد تم اللجوء إلى خطاب الرئيس مبارك في قمة ١٩٩٨ حيث أن القضايا المثارة لا تختلف كثيرا في نوعيتها حيث أن الأحداث التي تقدمت القضايا المثارة من قبل الجنوب في هذه القمم هي الأزمة المالية و الاقتصاد العالمي والمؤسسات المالية العالمية

(٣٦) President Hosni Mubarak's Opening speech at the eighth summit of the G-15, Cairo ,May 11, 1998
http://www.mfa.gov.eg/getdoc.asp?id=104&cat=030307

(٣٧) حول هذه الإشكاليات انظر الجزء الخاص ب حوار الجنوب الجنوب في: د. زينب عبد العظيم، العالم الثالث و النظام الاقتصادي العالمي، الفكر الاستراتيجي العربي، يوليو ١٩٩١.

(٣٨) Joint communiqué of the Ninth Summit of the Heads of State and Government of the Group of fifteen. Montego Bay, Jamaica, 10-12 February 1999.
http://www.mfa.gov.eg/getdoc.asp?id=341&cat=030201

(٣٩) Statement by H.E. Amre Moussa Minister for Foreign Affairs of the Arab Republic of Egypt Before the Second summit of the D-8. Dhaka: 1-2 March 1999.
http://www.mfa.gov.eg/getdoc?id=354&cat=030310

(٤٠) خطاب الرئيس مبارك في دافوس ٣١ يناير ١٩٩٩ أنظر:
http://presidency.gov.eg/html/world_economic_forum.html
http://live99.weforum.org/am9918_990131.asp

(٤١) Remarks by H.E. Amre Moussa Minister for Foreign Affairs before the Business Interaction Group (BIG) Session on the Egyptian Economic Reform Program and Investment Opportunities in Egypt. Davos: World Economic Forum, 31 January 1999
http://www.mfa.gov.eg/getdoc.asp?id=352&cat=040304

(٤٢) Remarks by H.E. Amre Moussa Minister for Foreign Affairs at the Meeting with Select CEO's. Davos: World Economic Forum, 28 January 1999
http://www.mfa.gov.eg/getdoc.asp?id=351&cat=04

(٤٣) Remarks by H.E. Amre Moussa Minister for Foreign Affairs at the session entitled: What is required to make the Middle East and North Africa Region More Competitive? Davos: World Economic Forum, 29 January 1999
http://www.mfa.gov.eg/getdoc.asp?id=350&cat=040304

(٤٤) لمزيد من التفاصيل حول هذه المستويات أنظر المرجع السابق حيث يشير الى النشاط المتخذ من قبل مصر في كل مستوى منها.

(٤٥) انظر : زينب عبد العظيم، مرجع سابق

أيضًا:

Kripa Sridharan, G-15 and south-south cooperation: promise and performance, Third world Quarterly, vol. 19, no3, PP 357-373, 1998.

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

David Greenaway, chris milner, South-South Trade : Theory, Evidence , and Policy, The World Bank Observer, vol. 5 , no. 1 January 1990

(٤٦) انظر تقويم حالة العلاقات الإسـلامية –الإسـلامية علـى الصعيد الاقتصادي في البحث الخاص به في عالم الأحداث.

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com